

# **الفقه الدستوري**

**منطقة الفراغ مساحة لتشريعات الحداثة والمعاصرة  
المجالس النيابية أنموذجاً**

دراسة تحليلية واستدلالية في الفكر الإسلامي

الأستاذ الدكتور  
الشيخ جواد أحمد البهادلي  
أستاذ الدراسات الفقهية والأصولية المقارنة العليا  
وال الفكر الإسلامي المعاصر

عنوان و نام پدیدآور

مشخصات نشر

مشخصات ظاهری

شابک

وضعیت فهرست نویسی

پاداشرت

پاداشرت

عنوان دیگر

موضوع

البهادلی، جواد احمد - م.  
bahadili, Jawad Ahmad  
الفقه الدستوری: منطقه الفراغ مساحة لتشريعات الحادثة والمعاصرة المجالس التیابیة انمونجا : دراسة تحلیلة و استدلایلی  
فی فکر الاسلامی / جواد احمد البهادلی .  
ق: کتاب قاصدک، ۱۴۰۰ .  
ص: ۲۵۴ ص.

978-622-94071-0-3

فیها :

عربی .

كتاباته : ص. ۲۳۷ - ۲۴۳ : همچنین به صورت زیرنویس .

منطقه الفراغ مساحة لتشريعات الحادثة والمعاصرة المجالس التیابیة انمونجا : دراسة تحلیلة و استدلایلی فی فکر الاسلامی .

حقوق اساسی (فقه)

(Islamic law) Constitutional law

BP ۲۳۰/۱

۲۹۷/۴۸۲۴

۸۵۵۸۴۶۹

فنا :

رده بندی کنگره

رده بندی نویسی

شماره کتابشناسی ملی

اطلاعات رکورد کتابشناسی



منشورات کتاب قاصدک

QASDAK BOOKS PUBLICATION

الفقه الدستوری

جواز

الأستاذ الدكتور الشيخ جواد البهادلی

الناشر: کتاب قاصدک

الطبعة: الأولى - سنة 2022

عدد الصفحات: 254

[www.qasdak.com](http://www.qasdak.com)

Iraq (+964) 781 0004505

Iran (+98) 937 0062620

Iran (+98) 25 37746565

إيران - قم - مجمع ناشران



ISBN: 9786229407103

© All Rights Reserved for Qasdak Books Publication

١٠٠

٢٩٧

١٢٠ - ٢

## المقدمة

تعد الدراسات الفكرية والتجديدية الفقهية المعاصرة، بل والحداثية أو من يدعى وصلاً بها ملمحاً واضحاً من ملامح مرونة الشريعة الإسلامية وقابليتها على مواكبة كل مستجد وإن غابت ملامحه البدوية في المتون القديمة ظاهراً.

ومنطقة الفراغ التشريعي واحدة من المعطيات التي طرحتها الفكر الإسلامي ضمن إطار الفقه الدستوري تنظيراً؛ لاستغلالها في التطبيق الفقهي وفق أسس وضوابط معلومة كمسالك من مسالك الاتجاهات في التشريع المعاصر وصولاً لبرامج رتبية ورؤى صالحة لإعداد منظومة متکاملة تلبی حاجات المجتمع ومن ثم قيادته في هذه الحياة.

والبحث الذي بين أيدينا يمثل محوراً هاماً وجديراً بالاهتمام من منظور مدرستين عريقتين في البعد المقايد والفكري والفقهي، متخدّاً المجالس النيابية جانبأً تطبيقياً له والتي تمثل الشريعة الإسلامية عموماً والفكر الإسلامي خصوصاً رافداً أساسياً لها.

وبعد الاستجابة لدعوة معهد العلوم للدراسات العليا في تدريس مادة الفكر الإسلامي سواء في إطار الفقه الدستوري أو الفقه الجنائي أو فقه إدارة الدولة لأعوام متعددة على التوالي – إذ خلائق بي أن أشكر وأثمن ثقتهم ببطروحتا - فقد وضفت هذه المحاضرات كمتن للكورس الدراسي رغم محدوديته ويوافق ساعتين فقط أسبوعياً. وبالرغم من ذلك فقد لاقت إيماناً استحسان من قبل طلابه بما تلمسته فعلاً من تواصلهم مع مطالبه وشففهم لسماع المحاضرة

وتفاعلهم المطرد فضلاً عن متابعتهم بشكل فريد. والتي تدفع الأستاذ إلى الخوض في جزئيات تحتاج لعمق وتحليل ومتابعة عن كثب وفق مستوياتهم وخلفياتهم الثقافية المتوعة.

وقد رسمت خطته وفق المنهجية الآتية:

المقدمة وهي بين أيدينا فعلاً.

أما المبحث الأول: فقد خصصته للفكر، والفكر الإسلامي المعاصر مفهوماً وملامحاً. مضافاً لبيان المراد من الفقه الدستوري.

وكان المبحث الثاني: في بحث منطلقات الإشكالية وفرضية البحث.

والمبحث الثالث: كان متمحضاً للحديث عن منطقة الفراغ التشريعي مسلطًا فيه الأضواء على جذرها التاريخي وباحثاً في تطويرها الفقهي نفياً وإثباتاً مضافاً للمناقشات الموضوعية للطرفين كسياق علمي وموضوعي.

وجاء المبحث الرابع: جانباً تطبيقياً متخدنا من المجالس النيابية كجهة دستورية يهتم بها دارس القانون وكذلك من اهتمامات طلبة العلوم السياسية أيضاً بلاحظها واحدة من وسائل ملء الفراغ التشريعي.

ثم عقدت مبحثاً خامساً بإطالة على قضايا الفقه الدستوري في ضوء الشريعة الإسلامية، موزعاً إياه بالمنهج ذاته مطالبًا وفروعًا متلمساً نقاطاً جوهيرية فيه. سائلاً المولى جل وعلا أن أوفق في طرحي بشكل لائق.

والحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطاهرين.

أ. د : جوادـ أحمدـ البـهـادـلي ٢٠١٩ / ٩ / ٣٠